وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف

كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قــسم الحـقــوق

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة بعنوان:

الحق في المحاكمة العادلة في التشريع الجزائري .

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: قانون عام معمق

إعداد الطالبة:

سايح فتحي

الهادي الحبيب جبالي

إشراف الدكتور: نصرالدين العايب

لجـنـة الـمناقـشـة

نعيمة بوعقبة	أستاذ مساعد قسم – أ –	الشاذلي بن جديد – الطارف	رئيسا
نصرالدين العايب	أستاذ محاضر قسم – ب –	الشاذلي بن جديد – الطارف	مشرفاً ومقرراً
خوالدية فؤاد	أستاذ محاضر قسم – أ –	الشاذلي بن جديد – الطارف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tarf

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit

جامعة الشاذلي بن جديد

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

المرجع: القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة) : ...سماح شتح...

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109950841040570000

الصادرة بتاريخ: 2016.03.16

عن دائرة: ...بن عبيدة...

المسجل بقسم : الحقوق قانون عام معمق

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

الحق في المحاكمة العادلة

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023.6.20

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tarf

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

المرجع: القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة) : جبالي العامري الحبيب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 145930 8

الصادرة بتاريخ: 05 جوان 2016

عن دائرة: البسباس

المسجل بقسم : الحقوق ماستر قانون عام معمق

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

الحق في المحاكمة العادلة

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/20

إمضاء المعني

شكـــــر

الله الذي أنار لنا درب العلم
والمعرفةوأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى
إنجاز هذا العمل نتوجه بجزيل الشكر
والعرفانوالإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو
بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من
صعوبات،ولنا عظيم الشرف أن نتوجه بالشكر
الجزيل وخالص الإمتنان إلى الأستاذ المشرف
"العايب نصرالدين" الذي لم يبخل بتوجيهاته
ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه
المذكرة نتمنى لك التوفيق في أداء أسمى الرسائل
وأنبلها ألا وهي رسالة العلم.

إهـــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب
المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في
مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه، ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى.

اهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبتني الحياة والامل،ومن علمتني ان ارتقي سلم الحياة بحكمه وصبر برا واحسانا، والدتي العزيزة ""

_الى ولي عوني في هذه الدنيا ،يسعى دائما وراء نجاحي إلى احمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز ""

_ال كل من كان لهم اثر على حياتي من كانوا عونا لي في رحلتي الدراسية،اخواتي

الى من أرشدني بافكره في اخراج هذه الرسالة العلمية

""

للجميعوأسأل الله أن يفتحلي ولأصدقائي ابواب الخيروالتوفيق"

فتحي

إهـــــداء

إلى الذين أناروا الشموع لأشق بها سراديب الظلام إلى من قال فيها الرحمن وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما لأني لا أملك إلا أن أحبهما أكثر فأكثر.

إلى من ساعدوني وأرشدوني على الخير وعاهدوني، إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى من قضيت معهم أجمل الأوقات الى كل الاصدقاء.

الهادي الحبيب

مقدّمة

مقدمة

تعتبر محاكمة عادلة واحدة من الحقوق الأساسية للإنسان، وتعد من أهم القيم التي يجب الحفاظ عليها في أي نظام قانوني عادل. إن حق المواطن في الحصول على محاكمة عادلة يتمتع بأصول ومبادئ تحميه من التعسف وتضمن له حقوقه وحرياته.

تعتبر مبادئ المحاكمة العادلة جزءًا من القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان، حيث ينص العديد من الوثائق الدولية على حق المواطن في المحاكمة العادلة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمادة الخامسة من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان.

تشمل أصول المحاكمة العادلة عدة جوانب مهمة، يجب أن يكون لكل شخص حق التعبير عن آرائه والدفاع عن نفسه بصورة علنية ومستقلة. يتضمن ذلك حق الوصول إلى محامٍ مؤهل ومستقل والحق في إجراء تحقيق عادل وشفاف، وينبغي أن يكون المتهم معروفًا بالتهم الموجهة ضده وأن يكون له الحق في مواجهة الشهود والأدلة والحق في استدعاء الشهود وتقديم الدفاع الخاص به، وأيضا ينبغي أن تكون المحاكمة علنية، ما لم تكن في مصلحة العدالة العامة أو أمن الدولة، وعلى القضاة أن يكونوا مستقلين وغير متحيزين ومخولين بالسلطة القضائية لاتخاذ القرارات بنزاهة وعدل، وينبغي أن يتم ضمان وجود آليات لطعن الأحكام الصادرة في حالة انتهاك حقوق المتهم أو وجود أخطاء قانونية.

فإن الحق في المحاكمة العادلة هو حق أساسي للإنسان، يجب على الدول أن تضمنه وتحترمه، ويعد ضمان هذا الحق أحد العوامل المهمة في بناء المجتمعات العادلة والديمقراطية.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية المحاكمة العادلة، حتى بعد النطق بالحكم ذلك لن تطور مفهوم المحاكمة العادلة أثر على السياسة الجنائية، فيما يخص سياسة العقاب والوقاية، فتحدد السياسة

الجنائية الحديثة المصالح الجتماعيةالجديرة بالحماية مع بيان العقوبات الكثر ملئمة وفعاليته في تحقيق الغرض،ومنه تؤثر معطيات المحاكمة العادلة على الخطة العامة التي تضعهاالدولة في بلد معين وفي مرحلة معينة بهدف تحديد طرق وأساليب معالجة وإصلح المجرمين.

وإذا كانت السياسة الجنائية تقوم أساسا على نتائج علم النتربولوجيا الجنائية وعلم الجتماع الجنائي باعتبارهما العلمين القاعدين لعلم الجرام،ذلك أنه يتحتم على كل دولة أن تقوم بتقدير الحقائق المتعلقة بواقعها وتقديرحاجاتها، ثم تعمد إلى إجراء البحوث المبتكرة بعد ذلك للوصول إلى سياسة جنائية خاصة بها وخاصة في مجال إصلح وإعادة إدماج المحبوسين.

وهنا للوصول الى توضيح، نطرح الإشكالية التالية: **ماهو المقصود بالمحاكمة العادلة وما هي أهم مرتكزاته؟**.

ومن هنا يمكن طرح الاشكاليات الفرعية التالية:

ومن أجل الاجابة على الاشكالية السابقة اعتمدنا المنهج الوصفي حيث يركز على وصف وتحليل الظواهر والممارسات المتعلقة بحق المحاكمة العادلة بشكل دقيق ومفصل، دون التدخل في تفسيرها أو تحليلها بشكل فلسفي أو نظري.

يتضمن المنهج الوصفي جمع البيانات والمعلومات من مصادر متعددة، مثل النصوص القانونية والتشريعات والقرارات القضائية والتقارير الحكومية والدراسات السابقة. يمكن استخدام الأساليب المنهجية المتعلقة بتحليل المحتوى وتصنيف البيانات وتفسيرها لتوفير صورة شاملة للممارسات والتحديات والتطورات المتعلقة بحق المحاكمة العادلة.

نظرا لطبيعة اشكالية موضوع البحث وقصد الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على إشكالية الدراسة فقد إتبعانا عدة مناهج متكاملة، فإستعنا أولا اعتمدنا على المنهج التحليلي وهذا لتحليل مضمون النصوص القانونية والنصوص الاتفاقية التي تضمنت اشكال الحق في

المحاكمة العادلة، ثم إعتمدنا على المنهج الوصفي القائم على تحديد الضمانات الموجودة في حال عدم تطبيق أحد إجراءات المحاكمة العادلة.

وللفهم الجيد للموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين: تكلمنا في (الفصل الاول) الإطار المفاهيمي للمحاكمة العادلة حيث تم التفصيل في هذا الفصل في مبحثين (المبحث الاول) ماهية المحاكمة العادلةو(المبحث الثاني) حول المبحث الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية، و(الفصل الثاني) القواعد الأساسية للمحاكمة العادلة حيث تم تقسيمه الى مبحثين تكلمنا في (المبحث الاول)القواعد القانونية للمحاكمة العادلة المتعلقة بإجراءات المحاكمة اما في (المبحث الثاني) تكلمنا عن القواعد القانونية للمحاكمة العادلة المتعلقة بجهة الحكم.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمحاكمة العادلة

تمهيد

تُعَدُّ المحاكمة العادلة إحدى الأسس الأساسية لحقوق الإنسان والعدالة في جميع أنحاء العالم. تتضمن العديد من المواثيق الدولية والقوانين الوطنية مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد إطار المحاكمة العادلة وتضمن وجود العدالة والمساواة وحقوق الدفاع.

الإطار المفاهيمي للمحاكمة العادلة يشمل عدة مبادئ أساسية تضمن تحقيق العدالة وضمان حقوق الأفراد أثناء المحاكمة، من أبرز هذه المبادئ، يتطلب الإطار المفاهيمي للمحاكمة العادلة معاملة جميع الأفراد بالمساواة أمام القانون والقضاء، يجب أن يتعامل القضاء مع الجميع دون أي تمييز بناءً على الجنس أو العرق أو الدين أو أي خصائص شخصية أخرى، وبالتالي، يتم توفير فرص متساوية للجميع للوصول إلى المحاكمة العادلة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: ماهية المحاكمة العادلة

المبحث الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية

المبحث الأول: ماهية المحاكمة العادلة

تعتبر المحاكمة العادلة أساسًا لنظام العدالة وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إنها إجراء قانوني يضمن حقوق الأفراد ويضمن توفير بيئة عادلة ومنصفة للمحاكمة. يتمتع كل فرد بحق المحاكمة العادلة في حالة مواجهته لاتهامات جنائية أو مدنية، وتشمل هذه المحاكمة العناصر الأساسية التي تضمن العدالة وحقوق الدفاع، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف المحاكمة العادلة (المطلب الأول)، بالإضافة إلىطبيعة الحق في المحاكمة العادلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف المحاكمة العادلة

تعتبر المحاكمة العادلة من الحقوق الأساسية للأفراد والمعترف بها على المستوى الدولي. يتعلق تعريف المحاكمة العادلة بتوفير إجراءات قانونية تضمن حقوق الأفراد أثناء المحاكمة وتضمن توفير بيئة منصفة ومناسبة للبحث عن الحقيقة وتقديم العدالة.

الفرع الأول: تعريف المحاكمة في اللغة والشريعة الاسلامية

أولا: تعريف المحاكمة لغة:

وهي المخاصمة إلى الحاكم، "واحتكموا إلى الحاكم وتحاكموا" بمعنى قولهم في المثل: "في بيته يؤتى الحكم".[1]

ثانيا: تعريف المحاكمة اصطلاحا:

وهي إجراءات قانونية يتم اتخاذها للتحقق من اتهامات شخص ما بارتكاب جريمة، والتأكد من صحة هذه الاتهامات، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وتشمل المحاكمة العادلة مجموعة من

[1]أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، ج11، سنة 1301 هـ، المطبعة الميرية، بولاق، مصر، ص 63.

الضمانات والحقوق التي تضمن حقوق المتهم وتحميه من أي تعسف أو ظلم، وتتطلب إجراءات معينة ومنهجية دقيقة للتأكد من توافر هذه الضمانات.[1]

ثالثا: تعريف المحاكمة في التشريع الاسلامي: المحاكمة العادلة في التشريع الإسلامي هي مفهوم قانوني مهم، يتعلق بالعدالة الجنائية وضمان حقوق المتهمين. يتميز التشريع الإسلامي بأنه يحرص على ضمان المحاكمة العادلة ويعتبرها حقاً أساسياً للفرد.

ومن المبادئ الرئيسية التي تحكم المحاكمة العادلة في التشريع الإسلامي:[2]

1- الحق في الدفاع والدفاع عن النفس: يحق للمتهم الدفاع عن نفسه والتواجد بشخصه أمام المحكمة، كما يحظى بحق التحقق من الأدلة التي يتم استخدامها ضده.

2- المحاكمة العلنية: يجب أن تكون المحاكمة علنية، وأن يتمكن الجميع من الحضور ومراقبة الجلسات، باستثناء بعض الحالات الخاصة التي يتم فيها إغلاق الجلسات.

3- تعيين محامي الدفاع: يجب أن يكون للمتهم حق تعيين محامي للدفاع عنه.

4- عدم التعذيب أو المعاملة السيئة: يجب أن يحترم المتهمون ويعاملوا بشكل لائق، ويمنع التعذيب والمعاملة السيئة.

5- الاعتراف الحر والإرادي: يجب أن يكون الاعتراف بالجريمة حرًا وإراديًا ولا يجوز إجبار المتهم على الاعتراف بالجريمة بالقوة أو التهديد.

[1] عادل حمادة، المحاكمة العادلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، دار الفكر العربي، 2012.

[2] عبد الرزاق خوجة ، ضمانات المتهم لمحاكمة العادلة امام المحكمة الجنائية الدولية ، مذكرة نيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2013 ، ص 97.

6- دور القاضي: يجب أن يكون للقاضي دور فعال في إدارة المحاكمة، ويتعين عليه توخي العدل والتساوي في معاملة الجميع، ويحرص على توفير المظهر العادل لجميع الأطراف المشاركة في المحاكمة.

تلك هي بعض المبادئ الرئيسية التي تحكم المحاكمة العادل في التشريع الإسلامي، يتم التشديد على أهمية المحاكمة العادلة في الحفاظ على حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويتم تحقيق ذلك من خلال الالتزام بمبادئ العدل والمساواة والإنصاف، وضمان حق المتهم في الدفاع والدفاع عن نفسه بحرية.

وتعتبر المحاكمة العادلة في التشريع الإسلامي أحد الأسس الأساسية للحفاظ على حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعكس الروح الإنسانية العالية والتي تسعى إلى تحقيق الخير والنفع للجميع.

الفرع الثاني: تعريف المحاكمة العادلة في التشريع

ينص الدستور الجزائري على أنه يجب ضمان المحاكمة العادلة لجميع الأشخاص دون تمييز بينهم، وذلك بما يتماشى مع القوانين والتشريعات الوطنية والمعايير الدولية في هذا المجال. ويتضمن التشريع الجزائري مجموعة من الضمانات والحقوق التي تكفل المحاكمة العادلة، وتشمل ما يلي[1]:

1- حق المتهم في الدفاع وتقديم الأدلة وشهود الدفاع، وذلك وفقًا للقوانين والإجراءات المنصوص عليها.

2- حق المتهم في تعيين محامي للدفاع عنه، وفي حالة عدم توفيره يجب تعيين محامي من قبل المحكمة.

3- حق المتهم في المحاكمة العلنية، إلا في حالات معينة تنص عليها القوانين.

[1]عالء باسم صبحي بنب فضل ، ضمانات المتهم امام المحكمة الجنائية الدولية ، اطروحة لنيل شهادة ماجستير في القانونالعام ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2011، ص .81

4- حق المتهم في الاستماع إلى الشهود وتحقق منهم وإجراء التحقيقات اللازمة.

5- حق المتهم في التعرف على التهم الموجهة إليه وإخطاره بجميع الحقائق المتعلقة بالتهم.

6- حق المتهم في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة السيئة أو الإهانة.

7- ضمان عدم المحاكمة بدون سبب قانوني واضح.

8- ضمان عدم الإدانة إلا بعد إثبات الجريمة بما يرضي الضمير وفقًا للقانون.

ويعد التزام التشريع الجزائري بالمحاكمة العادلة من الحقوق الأساسية التي يتم التأكيد عليها في جميع الإجراءات القضائية، وتعد المحاكمة العادلة من الضمانات الأساسية للحفاظ على العدالة والمساواة في المجتمع، وتحقيق المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون.

التشريع الجزائري يحتوي على عدة مواد تنص على ضمان المحاكمة العادلة. هنا بعض المواد المهمة في هذا الصدد:[1]

المادة 47 من الدستور الجزائري: تكفل حقوق المتهم بمحاكمة عادلة، بما في ذلك حق الدفاع وحق الاستماع والرد والحق في التعامل بشكل متساوٍ مع جميع الأشخاص في إجراءات المحاكمة.

المادة 84 من قانون الإجراءات الجزائية: تنص على حق المتهم في التعبير عن رأيه وإبداء ملاحظاته وتوجيه الأسئلة لشهود الاتهام وشهود الدفاع، وكذلك حقه في تقديم الأدلة والوثائق وطلب توجيه الاستفسارات للشهود.

[1] حسين عبد الرزاق العماري، حقوق المتهمين في ضوء المعاهدات الدولية، دار المعارف الجامعية، 2015، الطبعة 2 العدد 7، ص 312-314.

المادة 135 من نفس القانون: تكفل حق المتهم في الحضور شخصيًا أو بوكيل له أمام المحكمة، وحقه في التواجد أثناء استجواب الشهود ومراقبة الأدلة المقدمة.

المادة 136 من نفس القانون: تحدد الإجراءات اللازمة لتعيين محامي للدفاع عن المتهم في حالة عدم تمكنه من توفير وكيل دفاع.

المادة 139 من نفس القانون: تنص على حق المتهم في الاستعانة بخبير فني لمساعدته في تحليل الأدلة العلمية أو التقنية المقدمة في القضية.

المادة 143 من نفس القانون: تنص على حق المتهم في تلقي النسخة الكاملة من أي قرار صادر في حقه وحقه في تقديم الاستئناف على هذا القرار.

يجب الإشارة إلى أن هذه المواد هي أمثلة فقط، وهناك مواد أخرى في التشريع الجزائري تنص على حقوق المتهم وضمانات المحاكمة العادلة.

المطلب الثاني: طبيعة الحق في المحاكمة العادلة

الحق في المحاكمة العادلة هو أحد الحقوق الأساسية للأفراد ويعتبر من أبرز حقوق الإنسان المعترف بها على المستوى الدولي. يعني هذا الحق أن كل فرد لديه الحق في أن يكون له محاكمة عادلة ونزيهة أمام سلطة قضائية مستقلة ومنصفة.

الفرع الأول: حق طبيعي شخصي وعام

الحق في المحاكمة العادلة يُعتبر حقًا طبيعيًا شخصيًا وعامًا في العديد من النظم القانونية. يعني هذا أنه ينطبق على جميع الأفراد دون تمييز ويتم تكفله في سياق العدالة والنزاهة القضائية.[1]

بصفته حقًا شخصيًا، فإن الفرد يتمتع بحقه الخاص في المحاكمة العادلة. يشمل ذلك حقه في الدفاع عن نفسه وتقديم الأدلة والحجج وشهود الدفاع، وحقه في التواجد أثناء استجواب الشهود وتحقيق الحقائق، وحقه في تلقي النسخة الكاملة من القرار الصادر في حقه.

بصفته حقًا عامًا، يعتبر الحق في المحاكمة العادلة أساسًا للنظام القضائي ويتعلق بمصلحة المجتمع بشكل عام. يتضمن ذلك ضمان المساواة أمام القانون وتوفير فرصة عادلة للأفراد للدفاع عن أنفسهم، مما يساهم في حماية حقوق الإنسان وتعزيز مبادئ العدالة والمساواة في المجتمع.

يعتبر الحق في المحاكمة العادلة حقًا طبيعيًا شخصيًا وعامًا يتمتع به كل فرد ويسعى إلى ضمان عدالة الإجراءات القضائية وحماية حقوق الأفراد ومصلحة المجتمع بشكل عام.[2]

أولا: بصفته حقًا شخصيًا

بصفته حقًا شخصيًا في المحاكمة العادلة، يعني ذلك أن الفرد يحظى بضمانات وحقوق خاصة تتعلق بوضعه الشخصي في إطار الإجراءات القضائية، بموجب هذا الحق، يتم توفير الحماية اللازمة للفرد للتأكد من أنه يتمتع بمحاكمة نزيهة وعادلة، ومن بين الجوانب الرئيسية لهذا الحق الشخصي في المحاكمة العادلة:[3]

[1] زهير بن سلامة الزهيري، حقوق المتهم في القانون الدولي والتشريعات العربية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2013 طبعة 2، عدد 3، ص 72.

[2] زهير بن سلامة الزهيري، نفس المرجع السابق، ص 73.

[3] فوزي الجوهري، المحاكمة العادلة في القانون الجنائي الدولي، دار الشروق للنشر والتوزيع،طبعة 3، عدد 8، 2014، ص ص143-145.

1. **حق التواجد:** يتمتع الفرد بحقه في حضور المحكمة والتواجد خلال الجلسات القضائية المتعلقة بقضيته. يتيح هذا للفرد الفرصة لمراقبة الإجراءات والدفاع عن نفسه.
2. **حق الدفاع:** يتمتع الفرد بحقه في تقديم الدفاع عن نفسه بشكل فعال. يشمل ذلك حق الاستعانة بمحامي لتمثيله وتقديم الحجج والأدلة وشهود الدفاع.
3. **حق التواصل:** يتمتع الفرد بحق التواصل بشكل مباشر وفعال مع محاميه والتشاور معه خلال الإجراءات القضائية. يسمح هذا بضمان وجود إجراء قضائي فعال وتمكين الفرد من الدفاع عن نفسه بشكل صحيح.
4. **حق الاستجواب:** يتمتع الفرد بحقه في استجواب الشهود والمتهمين الآخرين والحصول على معلومات ذات صلة بالقضية. يسمح هذا بتقديم أدلة وتحقيق العدالة في إطار المحاكمة.
5. **حق الطعن:** يتمتع الفرد بحقه في تقديم طعن أو استئناف في الأحكام الصادرة ضده. يتيح هذا الحق للفرد فرصة إعادة النظر في الحكم القضائي والتأكد من صحة الإجراءات التي تمت خلال استكمالًا للحق الشخصي في المحاكمة العادلة.
6. **حق الصمت:** يتمتع الفرد بحقه في عدم إجباره على الإدلاء بشهادة ضده أو التحدث في المحكمة. هذا الحق يحمي الفرد من الإجبار على التصريح ضد نفسه.
7. **حق الحصول على قرار مبرر:** يتمتع الفرد بحقه في الحصول على قرار قضائي مبرر يوضح الأسباب والأدلة التي أدت إلى صدور الحكم. يسمح هذا للفرد بفهم الأسس التي أسهمت في القرار وتقديم الطعون المناسبة إذا لزم الأمر.
8. **حق الاستجابة للادعاءات:** يتمتع الفرد بحقه في الاستجابة للادعاءات الموجهة ضده في إطار المحاكمة. يسمح هذا بتقديم الردود وتقديم الأدلة والحجج للدفاع عن نفسه.[1]

[1] فوزي الجوهري، نفس المرجع السابق، ص 145.

9. **حق عدم التعرض للمعاملة القاسية أو العقاب القاسي:** يتمتع الفرد بحقه في عدم تعرضه للمعاملة القاسية أو العقاب القاسي أثناء الاحتجاز أو إجراءات المحاكمة. يتعين على النظام القضائي ضمان احترام كرامة الفرد وحقوقه الأساسية.

تتفاوت المواد والضمانات المتعلقة بحق المحاكمة العادلة من دولة إلى أخرى ومن نظام قانوني إلى آخر. لذلك، ينبغي الرجوع إلى التشريعات الجاري بها العمل في البلد المعني للحصول على معلومات دقيقة حول المواد التي تنص على حقوق الفرد في المحاكمة العادلة في النظام القانوني المحدد.

ثانيا: بصفته حقًا عام

عندما يتعلق الحق في المحاكمة العادلة بصفته حقًا عامًا، فإنه يشير إلى أن هذا الحق يتعلق بالمصلحة العامة والعدالة العامة في المجتمع بشكل عام. يتضمن ذلك عدة جوانب مهمة:[1]

1. **مساواة أمام القانون:** يضمن الحق في المحاكمة العادلة أن جميع الأفراد متساوون أمام القانون، بغض النظر عن جنسيتهم، عرقهم، دينهم، أو أي سمات أخرى. يجب أن يكون القانون مطبق على الجميع بشكل عادل ومتساوٍ.
2. **حق الوصول إلى المحكمة:** يضمن الحق في المحاكمة العادلة أن الأفراد لديهم الحق في الوصول إلى المحاكم للحصول على العدالة وحل النزاعات القانونية. يجب أن تكون المحاكم متاحة ومناسبة ومستقلة.
3. **ضمانات العدالة:** يشمل الحق في المحاكمة العادلة ضمانات قانونية لضمان حماية حقوق الأفراد أثناء الإجراءات القضائية. يشمل ذلك حق الدفاع وحق الاستماع إلى الأدلة والحجج وحق الاستجواب وحق التمثيل القانوني.

[1] جمال حامد، حق المتهم في المحاكمة العادلة في القانون الجنائي الدولي، مركز الدراسات القانونية والقضائية، طبعة 1، عدد 8، 2011، ص ص 204-205.

4. **مبدأ البراءة حتى تثبت الإدانة:** يتمتع الأفراد بحقهم في افتراض البراءة حتى تثبت إدانتهم بموجب القانون. يجب أن يتمتع المتهمون بحقهم في الدفاع وتقديم الأدلة التي تثبت براءتهم من التهم الموجهة إليهم.
5. **سرية المحاكمة:** يحظى الأفراد بحقهم في محاكمة عادلة وسرية، حيث يتم ضمان حماية خصوصيتهم وحقوقهم في الحياة الخاصة. تسهم سرية المحاكمة في حماية المتهم وتقديم
6. **مبدأ الشفافية:** يشمل الحق العام في المحاكمة العادلة حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات والمشاركة في العملية القضائية. يسمح هذا للمجتمع بالرقابة والثقافة القانونية والمشاركة العامة في العدالة.
7. **ضمانات حقوق الضحية:** يشمل الحق العام في المحاكمة العادلة ضمانات لحقوق الضحية، مثل الحق في الحصول على تعويض عادل والمشاركة في الإجراءات القضائية المتعلقة بالجريمة.
8. **مبدأ المساءلة والشفافية:** يتعلق الحق العام في المحاكمة العادلة بحق المجتمع في متابعة ومراقبة عمل القضاء وضمان أن القضاة يمارسون سلطاتهم بشكل عادل ومنصف. يسمح هذا للمجتمع بالثقة في نظام العدالة والتأكد من حصولهم على محاكمة عادلة.
9. **المساءلة العامة:** يتعلق الحق العام في المحاكمة العادلة بحق المجتمع في طلب المساءلة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان أو إساءة استخدام السلطة القضائية. يساهم هذا الحق في ضمان نزاهة وشفافية العمل القضائي والحفاظ على سلطة القانون.[1]

الفرع الثاني: حق غايته العدالة وذو صفة عالمية

[1] جمال حامد، نفس المرجع السابق، ص 205.

يُعتبر الحق في المحاكمة العادلة بصفته حقًا ذا طابع عالمي وغايته الأساسية هي تحقيق العدالة. يتمتع الأفراد في جميع أنحاء العالم بحقوق وضمانات تضمن لهم المحاكمة العادلة، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو دينهم أو جنسهم أو أي خصائص أخرى.

يجب أن تلتزم الدول بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحدد حقوق الإنسان وتكفل المحاكمة العادلة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

يتضمن الحق في المحاكمة العادلة بصفته حقًا عالميًا عدة جوانب تهدف إلى تحقيق العدالة:[1]

1. **المساواة أمام القانون:** يجب أن يكون القانون مطبقًا بمنتهى العدالة والمساواة على جميع الأفراد دون تمييز.
2. **حق الدفاع:** يجب أن يكون للأفراد حقًا كاملًا وفعّالًا في الدفاع عن أنفسهم وتقديم وسائل دفاعهم وشهودهم.
3. **استقلالية ونزاهة القضاء:** يجب أن يتمتع القضاء بالاستقلالية ويجب أن تكون المحاكم مستقلة ونزيهة وغير متأثرة بأية تدخلات خارجية.
4. **سرية المحاكمة:** يجب أن تتم المحاكمة بصفة سرية إلا في الحالات التي يسمح بها القانون والتي تتعلق بالمصلحة العامة.
5. **سرعة المحاكمة:** يجب أن تُجرى المحاكمات في زمن معقول ومناسب لضمان تحقيق العدالة وتجنب تعطيل العدالة.

[1] نبيل أحمد الشبلي، "حقوق الإنسان في القانون الدولي: دراسة في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان"، دار الكتاب العربي، عمان، 2016، ص 76.

بالاضافة إلى ذلك، يُعتبر الحق في المحاكمة العادلة ذا صفة عالمية بما يشمله من مبادئ وقيم عالمية مشتركة، مثل:[1]

6. **مبدأ حقوق الإنسان:** يُعتبر الحق في المحاكمة العادلة جزءًا من حقوق الإنسان الأساسية والعالمية. ينص عليها العديد من الوثائق الدولية والإقليمية، وتُعتبر هذه الحقوق جزءًا من النظام القانوني العالمي وتُعززه.
7. **مبدأ العدالة:** يهدف الحق في المحاكمة العادلة إلى تحقيق العدالة في نطاق واسع، بما في ذلك حقوق الأفراد المتهمين وحقوق الضحايا. يتطلب ذلك الالتزام بمبادئ المساواة والنزاهة وحقوق الدفاع وضمانات العدالة العادلة.
8. **احترام الكرامة الإنسانية:** ينص الحق في المحاكمة العادلة على ضرورة احترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك حقوقه القانونية وحقه في التعامل بكرامة واحترامه ككائن إنساني.
9. **التعاون الدولي:** يتطلب تحقيق الحق في المحاكمة العادلة التعاون الدولي بين الدول والمؤسسات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعدالة العالمية. تتضمن ذلك التعاون في تسليم المجرمين وتعزيز القضاء الدولي والمحاكم الدولية.

على المستوى العالمي، يعمل المجتمع الدولي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعدالة العالمية من خلال التعاون والتشريعات والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والعدالة.

ليكتمل الوصف الكامل للحق في المحاكمة العادلة ذو الصفة العالمية، يمكن إضافة المزيد من النقاط التالية:[2]

[1] عبد الرزاق خوجة،نفس المرجع السابق، ص .145

[2] نبيل أحمد الشبلي، نفس المرجع السابق، ص ص 88-89.

1. **العدالة الانتقالية:** يشمل الحق في المحاكمة العادلة التعامل مع الجرائم ضد حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي خلال فترات النزاع أو الظلم السابق. يهدف ذلك إلى تحقيق العدالة والمصالحة وضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات.
2. **حماية الحقوق الأساسية:** يشمل الحق في المحاكمة العادلة حماية الحقوق الأساسية للأفراد، مثل حق الحياة والحرية وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية.
3. **المحاكم الدولية:** يُعتبر الحق في المحاكمة العادلة ذو صفة عالمية أيضًا من خلال المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدولية للعدل. تهدف هذه المحاكم إلى محاسبة الأفراد على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتعزيز العدالة العالمية.
4. **حقوق الأقليات:** يشمل الحق في المحاكمة العادلة حقوق الأقليات وحمايتها، بما في ذلك حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية والثقافية. يتعين على الدول ضمان تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون لجميع الأفراد بغض النظر عن هويتهم الثقافية أو الدينية.

بصفة عامة، يعتبر الحق في المحاكمة العادلة حقًا أساسيًا وعالميًا يهدف إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان.

المبحث الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية

مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية تشكل إطارًا قانونيًا دوليًا يهدف إلى ضمان تنفيذ المحاكمة بطريقة عادلة ومنصفة في جميع دول العالم. تعتبر هذه المصادر أساسية لحماية حقوق الإنسان وضمان توفير المحاكمة العادلة للأفراد في جميع القضايا المطروحة أمام القضاء،ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مصادر المحاكمة العادلة في التشريعات الداخلية (المطلب الأول)، بالإضافة إلى مبدأ قرينة البرمصادر المحاكمة العادلة في التشريعات الداخلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مصادر المحاكمة العادلة في التشريعات الداخلية

مصادر المحاكمة العادلة هي الأسس والقوانين التي تحدد سير وإجراءات المحاكمة في التشريعات الداخلية. تعتبر هذه المصادر أساسية لضمان تنفيذ المحاكمة بطريقة عادلة ومنصفة، وحماية حقوق الأفراد القانونية.

الفرع الأول: مصادر المحاكمة العادلة في الدستور

تعتبر مصادر المحاكمة العادلة في الدستور الجزائري منصوص عليها في عدة مواد تتعلق بحقوق الإنسان وضمانات المحاكمة العادلة أهم تلك المواد هي:

- المادة 138: تكفل حق المتهم في المحاكمة العادلة وضماناتها، بما في ذلك حق التعبير وحق الدفاع وحق الاستنجاد بالمحامي وحق تلقي محاكمة عادلة في مدة معقولة.
- المادة 139: تؤكد أن المحاكمة الجنائية تجري علناً، ما لم يكن هناك سبب يبرر الاستثناء، وتحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.
- المادة 144: تكفل حق المتهم في الحصول على المعلومات اللازمة وتبادلها مع الجهة النيابية في إطار المحاكمة الجنائية.
- المادة 145: تؤكد حق المتهم في الحصول على المساعدة القانونية وتكفل الحق في تعيين محامي دفاع.
- المادة 146: تنص على حق المتهم في الاستماع إلى شهود الاتهام ومحامي الدفاع والتعبير عن آرائه وملاحظاته بشأن الأدلة المقدمة ضده.
- المادة 147: تكفل حق المتهم في طرح الأدلة وتوفير الوقت الكافي للدفاع عن نفسه وتقديم الشهود والمرافعة.
- المادة 150: تؤكد حق المتهم في عدم إعادة المحاكمة أو المعاقبة مرة أخرى على نفس التهمة بعد صدور حكم نهائي بالبراءة أو الإدانة.

هذه مجرد بعض المواد الدستورية التي تنص على المحاكمة العادلة في الدستور الجزائري. قد توجد مواد أخرى تتعلق بهذا الحق أو تحدد المزيد من الضمانات والحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة في الدستور.

الفرع الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في التشريع العادي

في التشريع العادي في الجزائر، هناك مجموعة من المصادر التي تنص على المحاكمة العادلة وتضمن حقوق المتهمين والمتضررين. تشمل هذه المصادر:

- قانون الإجراءات الجزائية: يحتوي قانون الإجراءات الجزائية على ترتيبات وإجراءات تنظم المحاكمة وتكفل حقوق المتهمين والمتضررين. يشمل ذلك حق الوصول إلى المحامي، وحق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق طلب الأدلة، وحق التماس الإفراج المؤقت، وغيرها من الحقوق الضمانية.
- القوانين الجزائية ذات الصلة: تشتمل القوانين الجزائية في الجزائر على أحكام ومبادئ تنظم المحاكمة العادلة. تتضمن هذه القوانين تعريف الجرائم والعقوبات المطبقة والإجراءات اللازمة لإجراء المحاكمة العادلة.
- القوانين المدنية ذات الصلة: يمكن أن تحتوي القوانين المدنية في الجزائر على أحكام تتعلق بحقوق المتهمين والمتضررين في المحاكمة العادلة. تشمل هذه القوانين مسائل مثل حق الوصول إلى المعلومات وحق الدفاع وحق التماس العدالة.
- الأحكام القضائية السابقة: يُعتبر التفسير القضائي والأحكام السابقة أيضًا مصدرًا للمحاكمة العادلة في التشريع العادي. يمكن أن تؤثر القرارات القضائية السابقة والتفسيرات القضائية للقوانين في تحديد نطاق وضمانات المحاكمة العادلة.

مصادر المحاكمة العادلة في التشريع العادي قد تختلف بين البلدان وتشمل عادةً ما يلي:

- الدستور: يمكن أن يكون الدستور مصدرًا رئيسيًا لحقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة. قد ينص الدستور على حقوق الإنسان وحقوق المتهمين ويكفل المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية.
- القوانين الجنائية: تشمل القوانين الجنائية أحكامًا تنظم إجراءات المحاكمة وتضمن حقوق المتهمين. تتضمن هذه القوانين مسائل مثل حق الوصول إلى المحامي، وحق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق طلب الأدلة، وغيرها من الحقوق الضمانية.
- القوانين الإجرائية: تشتمل القوانين الإجرائية على إجراءات محددة تتبعها المحاكم أثناء إجراءات المحاكمة. تضمن هذه القوانين تنظيم الإجراءات القضائية، بما في ذلك تقديم الأدلة، وتحديد الجلسات، وإجراءات الاستئناف، وغيرها من الأمور التي تؤمن المحاكمة العادلة.
- الاتفاقيات الدولية: تعتبر الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الجنائية مصدرًا هامًا للمحاكمة العادلة. قد تتضمن هذه الاتفاقيات حقوق المتهمين وضماناتهم وتلتزم الدول بتنفيذها في نظامها القضائي.
- الأحكام القضائية السابقة: تلعب الأحكام القضائية السابقة دورًا في تحديد المعايير القانونية للمحاكمة العادلة. يمكن للمحاكم السابقة والمحاكم
- الأحكام السابقة تلعب دورًا هامًا في تطوير وتفسير قواعد المحاكمة العادلة في التشريع العادي. القرارات القضائية السابقة والتفسيرات القضائية تساهم في تحديد المعنى والنطاق الفعلي لحقوق المتهمين وضماناتهم. قد توفر الأحكام القضائية السابقة توجيهات وتفسيرات للمحاكم الأخرى فيما يتعلق بحقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة.

إضافةً إلى ذلك، يجب أن يتم تطبيق هذه المصادر والمبادئ في العمل القضائي بطريقة منصفة وعادلة، حيث يتم تطبيق القانون بشكل متساوٍ ودون تحيز على جميع الأطراف المشاركة في المحاكمة.

يجب أن يلتزم القضاة والمحامون والمحققون وجميع المشاركين في العمل القضائي بمبادئ المحاكمة العادلة واحترام حقوق المتهمين وضماناتهم، وذلك لضمان تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون.

المطلب الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية والإقليمية

تعتبر المواثيق الدولية والإقليمية مصادر رئيسية لتحقيق المحاكمة العادلة في النظام القانوني الدولي. تتضمن هذه المصادر القانونية مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد حقوق الأفراد أثناء المحاكمة وتوفر ضمانات للعدالة والمساواة والحق في الدفاع.

الفرع الأول: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية

مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية تتأسس على عدة وثائق دولية تهدف إلى ضمان حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة. بعض المصادر الرئيسية في المواثيق الدولية تشمل:[1]

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 على حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة. يتضمن الإعلان حقوق مثل حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام، وحق التماس المحاكمة العادلة.
- الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية: تعتبر الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية واحدة من أهم المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان. تكفل الاتفاقية عددًا من حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة، مثل حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق الاستماع إلى الشهود، وحق الإعلام، وحق التماس المحاكمة العادلة.

[1] عبد الرحمن الشميري، العدالة الجنائية الدولية: دراسة مقارنة، مطبعة المعارف، الرياض، 2011، ص 216.

- الاتفاقيات الإقليمية: بعض الاتفاقيات الإقليمية تنص أيضًا على حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة في منطقة محددة. على سبيل المثال، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان توفر حماية قوية لحقوق المتهمين في الدول الأعضاء بمجلس أوروبا.
- قرارات المحاكم الدولية: قد تقدم المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، تفسيرات وتوجيهات حول حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة في سياق الجرائم الجنائية.

بالإضافة إلى المصادر المذكورة، هناك بعض المواثيق الدولية الأخرى التي تعزز حقوق المتهمين وتضمن المحاكمة العادلة، ومنها:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب: تعمل هذه الاتفاقية على منع التعذيب وسوء المعاملة وضمان حقوق المتهمين وضماناتهم. تنص الاتفاقية على أنه يجب على الدول أن تحظر التعذيب وتكافحه بفعالية، وأن تضمن توفير حماية لجميع الأشخاص الذين يخضعون للحبس أو الاحتجاز.
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: تهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المتهمين ذوي الإعاقة، وتؤكد على ضرورة احترام كرامتهم وحقوقهم القانونية وضمان حقوقهم في المحاكمة العادلة.
- الإعلان العالمي لضمانات المتهمين في مجال الإعدام: يوفر هذا الإعلان مجموعة من الضمانات القانونية للأشخاص المتهمين بجرائم قابلة للإعدام. يهدف إلى ضمان تطبيق المعايير العالمية للعدالة الجنائية في حالات الإعدام وضمان المحاكمة العادلة للمتهمين.

هذه مجرد بعض المواثيق الدولية التي تعزز حقوق المتهمين وتضمن المحاكمة العادلة. تعتمد المصادر المحددة للمحاكمة العادلة في التشريع العادي على نظام كل بلد وقانونه الداخلي، وقد يكون هناك تفاوتات بين الدول في هذا الصدد.

الفرع الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الإقليمية

توجد عدة مواثيق إقليمية تهدف إلى تعزيز حقوق المتهمين وضمان المحاكمة العادلة في السياق الإقليمي. بعض المصادر المهمة في هذا الصدد تشمل:[1]

- اتفاقية حقوق الإنسان في أفريقيا: تعتبر هذه الاتفاقية، المعروفة أيضًا باسم اتفاقية بانجول، إطارًا قانونيًا لحماية حقوق الإنسان في القارة الإفريقية. تنص الاتفاقية على حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة، مثل حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام.
- اتفاقية حقوق الإنسان في أمريكا: تعتبر هذه الاتفاقية، المعروفة باسم اتفاقية سان خوسيه، إطارًا قانونيًا لحماية حقوق الإنسان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. تكفل الاتفاقية حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة، مثل حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام.
- اتفاقية حقوق الإنسان في أوروبا: تعتبر هذه الاتفاقية، المعروفة باسم اتفاقية روما، إطارًا قانونيًا لحماية حقوق الإنسان في منطقة أوروبا. تضمن الاتفاقية حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام.

هذه مجرد بعض المواثيق الإقليمية التي تعزز حقوق المتهمين وتضمن المحاكمة العادلة.

بعض المصادر الإقليمية الأخرى للمحاكمة العادلة تشمل:[2]

[1] رياض الصالح الحسيني، حقوق الإنسان في العدالة الجنائية الدولية، مكتبة البابطين، الرياض، 2010، ص ص 99-100.

[2] عبد الله المهدوي، حقوق الإنسان في ضوء العقوبات الجنائية، دار الفكر القومي، القاهرة، 2016، ص 136.

- اتفاقية حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعرف أيضًا باسم اتفاقية القاهرة، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تضمن الاتفاقية حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الاختفاء القسري: يعمل هذا البروتوكول كآلية تكميلية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الاختفاء القسري، ويهدف إلى حماية حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة في حالات الاختفاء القسري. يلتزم البروتوكول بمنع الاختفاء القسري وضمان الوصول إلى المحاماة والعدالة للضحايا وأفراد عائلاتهم.
- اتفاقية حقوق الإنسان في جنوب شرق آسيا: تعرف أيضًا باسم اتفاقية بانكوك، وتسعى إلى حماية حقوق الإنسان في منطقة جنوب شرق آسيا. تكفل الاتفاقية حقوق المتهمين وضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام.

هذه مجرد بعض المصادر الإقليمية التي تعزز حقوق المتهمين وتضمن المحاكمة العادلة. تتفاوت المصادر المحددة والمواثيق الإقليمية من منطقة لأخرى.

خلاصة

يمثل الإطار المفاهيمي للمحاكمة العادلة قاعدة أساسية في حقوق الإنسان ونظم العدالة العالمية. يتمتع الأفراد بحق أساسي في المحاكمة العادلة، وهو يشمل مجموعة من المبادئ والضمانات التي تضمن وجود عدالة ومساواة وحقوق الدفاع.

تعزز المحاكمة العادلة فكرة المساواة أمام القانون، حيث يتم التعامل مع الأفراد بدون تمييز بناءً على جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو أي خصائص شخصية أخرى. تتطلب المحاكمة العادلة أيضًا استقلالية القضاء ونزاهته، حيث يجب أن يتمتع القضاة بحرية اتخاذ القرارات دون تأثيرات خارجية.

كما يتضمن الإطار المفاهيمي للمحاكمة العادلة حق الدفاع، حيث يتم تأكيد حق الأفراد في التواجد والدفاع عن أنفسهم وتقديم حججهم وشهودهم والاستجواب بشكل مناسب وفعال. يتم توفير هذه الحقوق من خلال الوصول إلى محامي مختص والاستماع العادل للاتهامات واحترام حقوق الدفاع.

الفصل الثاني

القواعد الأساسية للمحاكمة العادلة

تمهيد

إن تلك القواعد الأساسية للمحاكمة العادلة تعكس الضمانات القانونية التي يجب أن تتوفر للأفراد خلال إجراءات المحاكمة. تهدف هذه القواعد إلى حماية حقوق الأفراد وضمان تحقيق العدالة وكشف الحقيقة في نظام العدالة الجنائية.

ومن المهم أن نذكر أن هذه القواعد ليست محدودة بالجوانب المذكورة فقط، وإنما تتضمن أيضًا العديد من الجوانب الأخرى المهمة مثل حقوق الضحية وضمان حيازة المحاكمة في إطار معقول.

وتتفاوت تطبيق هذه القواعد من بلد لآخر وتتأثر بالنظام القانوني والتشريعات المعمول بها في كل دولة. ولذلك، يعد تطوير النظام القانوني وتعزيز سلامة الإجراءات القانونية جزءًا أساسيًا من بناء مجتمع عادل وديمقراطي.

وفي هذا الصدد سنتطرق الى الفصل ما يلي:

- المبحث الأول: القواعد القانونية للمحاكمة العادلة المتعلقة بإجراءات المحاكمة
- المبحث الثاني: القواعد القانونية للمحاكمة العادلة المتعلقة بجهة الحكم

المبحث الأول: القواعد القانونية للمحاكمة العادلة المتعلقة بإجراءات المحاكمة

إن القواعد القانونية المتعلقة بإجراءات المحاكمة العادلة تهدف إلى ضمان توفير بيئة عادلة ومنصفة للمتهمين خلال عملية المحاكمة. تتضمن هذه القواعد عددًا من الجوانب والإجراءات التي يجب اتباعها لضمان العدالة في المحاكمة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مبدأ الشرعية الجنائية (المطلب الأول)، بالإضافة إلى مبدأ قرينة البراءة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مبدأ الشرعية الجنائية

مبدأ الشرعية الجنائية هو مبدأ قانوني أساسي ينص على أن الجرائم والعقوبات يجب أن تكون مبنية على قوانين محددة ومعترف بها بشكل صحيح. وفقًا لهذا المبدأ، يتعين أن يكون هناك نص قانوني محدد ومنصوص عليه يجرم سلوكًا معينًا ويحدد العقوبة المناسبة لهذا السلوك.

الفرع الأول: ماهية مبدأ الشرعية الجنائية

مبدأ الشرعية الجنائية هو مبدأ قانوني ينص على أن الجرائم والعقوبات يجب أن تكون مبنية على قوانين معترف بها وصادرة بشكل صحيح. يعتبر هذا المبدأ أساساً في نظام العدالة الجنائية ويضمن توفير العدالة والنزاهة في التعامل مع الجرائم.

وجوب الشرعية الجنائية يتطلب وجود قانون مكتوب وصريح يحظر سلوكًا معينًا كجريمة ويحدد العقوبة المناسبة لها. يعني ذلك أنه لا يمكن معاقبة الأفراد على أساس التعسف أو الارتجال، وإنما يجب أن تكون الجريمة واضحة ومعينة قانونياً قبل وقوعها.[1]

[1] سليمة بولطيف ، ضمانات المتهم في محاكمة عادلة ، في المواثيق الدولية و التشريع الجزائري ، اطروحة لنيل شهادة الماجستير . تخصص قانون عام ، كلية الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005،ص.65

بموجب مبدأ الشرعية الجنائية، يكون للأفراد الحق في المعرفة المسبقة بالتصرفات التي تعتبر جرائم والعقوبات المترتبة عليها، وبالتالي يتمتعون بالحماية من الملاحقة التعسفية أو التجاوزات في تطبيق القانون.

أولا: تعريف ماهية مبدأ الشرعية الجنائية

مبدأ الشرعية الجنائية هو مبدأ أساسي في النظم القانونية، ينص على أن الممارسة الجنائية يجب أن تكون مبنية على أسس قانونية وتخضع للإجراءات القانونية المنصوص عليها. يعني ذلك أن أي عمل جنائي يجب أن يكون معترفًا به ومعاقبًا وفقًا للقانون المعمول به.

وفي سياق الشرعية الجنائية، يُفهم المفهوم بأن الأفعال المخالفة للقانون لا يمكن أن تُعاقب عليها إلا إذا كانت محظورة ومعاقبة لها وفقًا للقوانين والأنظمة المعتمدة والمصادر القانونية الأخرى المنظمة للعمل الجنائي. يتطلب مبدأ الشرعية الجنائية أن تكون هناك قوانين واضحة ومفصلة تحدد الجرائم والعقوبات المناسبة لكل جريمة.

بموجب مبدأ الشرعية الجنائية، يتم حماية حقوق المتهمين، مثل حق التواجد في المحاكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام، وغيرها من الضمانات القانونية التي تضمن المحاكمة العادلة. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان تطبيق العدالة ومنع التعسف والاعتداء على حقوق الأفراد في مجال العدالة الجنائية.[1]

يعتبر مبدأ الشرعية الجنائية أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي والنظم القانونية المحلية، ويُعتبر أيضًا جزءًا من حقوق الإنسان العالمية المعترف بها. تضمنه المواثيق والمعاهدات الدولية

[1] إبراهيم علي الحميدان، الحق في المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الدولي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص ص 77-78.

والدساتير والتشريعات الوطنية كأساس لتحقيق العدالة والحفاظ على حقوق الأفراد في المحاكمة الجنائية.

ثانيا: أقسام مبدأ الشرعية الجنائية

مبدأ الشرعية الجنائية ينقسم إلى عدة أقسام رئيسية تتعلق بتطبيقه وتفسيره. إليك بعض الأقسام الرئيسية لمبدأ الشرعية الجنائية:[1]

- المنع من العقاب التعسفي: يتطلب مبدأ الشرعية الجنائية أن يكون هناك قانون صادر بشكل صحيح ومعترف به يحظر السلوك الجنائي ويحدد العقوبات المنصوص عليها. وبموجب هذا المبدأ، يتعين على السلطات القضائية والتنفيذية الامتناع عن تعقب أو معاقبة الأفراد بطرق تعسفية أو غير قانونية.
- الشفافية والتنصيص الدقيق: يتطلب مبدأ الشرعية الجنائية وجود قوانين واضحة ومحددة بشكل دقيق تحدد الجرائم والعقوبات. يجب أن يتم فهم هذه القوانين بوضوح من قبل الجميع، بما في ذلك الأفراد والسلطات القضائية والتنفيذية.
- حقوق المتهمين والضمانات القانونية: يعزز مبدأ الشرعية الجنائية حقوق المتهمين ويضمن توافر الضمانات القانونية اللازمة لضمان المحاكمة العادلة. تشمل هذه الحقوق حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام، وحق الاستئناف.
- النزاهة واستقلالية القضاء: يجب أن يكون القضاء مستقلاً ومنفصلاً عن التدخلات السياسية والتأثيرات الخارجية. يعزز مبدأ الشرعية الجنائية النزاهة والاستقلالية في تطبيق القانون واتخاذ القرارات القضائية بشأن الجرائم والعقوبات.

[1] رجا المرعشلي، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية، دار المسيرة العربية، بيروت، 2014، ص 93.

- العدالة الجنائية الدولية: يعتبر مبدأ الشرعية الجنائية أيضًا أساسًا للعدالة الجنائية الدولية، حيث يتطلب تطبيق القوانين الدولية والمعاهدات الدولية وتأسيس المحاكم الدولية لمحاكمة الأشخاص المشتبه فيهم في ارتكاب جرائم جنائية ذات طابع دولي.

هذه بعض الأقسام الرئيسية لمبدأ الشرعية الجنائية. تحظى هذه الأقسام بتطبيق وتفسير مختلف في النظم القانونية المختلفة، ويمكن أن تكون هناك تفاصيل إضافية وتفاوتات بحسب البلد والتشريعات المعمول بها.

الفرع الثاني: أثار مبدأ الشرعية الجنائية

مبدأ الشرعية الجنائية ينقسم إلى عدة أقسام رئيسية تتعلق بتطبيقه وتفسيره. إليك بعض الأقسام الرئيسية لمبدأ الشرعية الجنائية:[1]

- المنع من العقاب التعسفي: يتطلب مبدأ الشرعية الجنائية أن يكون هناك قانون صادر بشكل صحيح ومعترف به يحظر السلوك الجنائي ويحدد العقوبات المنصوص عليها. وبموجب هذا المبدأ، يتعين على السلطات القضائية والتنفيذية الامتناع عن تعقب أو معاقبة الأفراد بطرق تعسفية أو غير قانونية.
- الشفافية والتنصيص الدقيق: يتطلب مبدأ الشرعية الجنائية وجود قوانين واضحة ومحددة بشكل دقيق تحدد الجرائم والعقوبات. يجب أن يتم فهم هذه القوانين بوضوح من قبل الجميع، بما في ذلك الأفراد والسلطات القضائية والتنفيذية.
- حقوق المتهمين والضمانات القانونية: يعزز مبدأ الشرعية الجنائية حقوق المتهمين ويضمن توافر الضمانات القانونية اللازمة لضمان المحاكمة العادلة. تشمل هذه الحقوق حق التواجد في المحكمة، وحق الدفاع، وحق استجواب الشهود، وحق الإعلام، وحق الاستئناف.

[1] فوزية بنت ناصر البكر، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة، 2010، ص 97.

- النزاهة واستقلالية القضاء: يجب أن يكون القضاء مستقلاً ومنفصلاً عن التدخلات السياسية والتأثيرات الخارجية. يعزز مبدأ الشرعية الجنائية النزاهة والاستقلالية في تطبيق القانون واتخاذ القرارات القضائية بشأن الجرائم والعقوبات.
- العدالة الجنائية الدولية: يعتبر مبدأ الشرعية الجنائية أيضًا أساسًا للعدالة الجنائية الدولية، حيث يتطلب تطبيق القوانين الدولية والمعاهدات الدولية وتأسيس المحاكم الدولية لمحاكمة الأشخاص المشتبه فيهم في ارتكاب جرائم جنائية ذات طابع دولي.

هذه بعض الأقسام الرئيسية لمبدأ الشرعية الجنائية. تحظى هذه الأقسام بتطبيق وتفسير مختلف في النظم القانونية المختلفة، ويمكن أن تكون هناك تفاصيل إضافية وتفاوتات بحسب البلد والتشريعات المعمول بها.

المطلب الثاني: مبدأ قرينة البراءة

إن مبدأ قرينة البراءة يضمن حماية المتهم من التعسف والمحاكمة غير العادلة، ويحمي حقوقه القانونية والإنسانية. إنه يعزز مفهوم العدالة الجنائية ويحمي الأفراد من إمكانية إدانتهم بشكل غير عادل أو غير قانوني.

حيث يعتبر مبدأ قرينة البراءة أحد الأسس الأساسية للنظام القانوني العادل ويتواجد في العديد من النظم القانونية حول العالم. ويُعَدُّ من الضمانات القانونية الهامة لحقوق الإنسان وحماية الأفراد من الظلم والتعسف في عمليات المحاكمة الجنائية.

الفرع الأول: مفهوم مبدأ قرينة البراءة

مبدأ قرينة البراءة، المعروف أيضًا بمبدأ "مفهوم الشك" أو "مفهوم الشك الشرعي"، يشير إلى أنه يجب أن يكون هناك ثبوت وجود الجريمة وإثبات ذنب المتهم بما ورد في الاتهام بما يفوق الشك

المعقول ولا يترك مجالًا للشك في براءة المتهم. بمعنى آخر، إذا كان هناك أي شك معقول في البراءة، فإن المتهم يجب أن يعامل كأنه بريء ولا يجوز إدانته.

مفهوم قرينة البراءة يعتبر من أهم ضمانات حقوق المتهمين في العدالة الجنائية. يتطلب من النيابة العامة أو الادعاء العام أن يقدموا أدلة قوية وموثوقة تدعم اتهامهم وإثبات ذنب المتهم بما يفوق الشك المعقول. وإذا كانت هناك قرينة تشير إلى براءة المتهم أو تفتح بابًا للشك في إدانته، فيجب أن يتم احترام حقه في البراءة وعدم إدانته بناءً على ضبابية الأدلة.[1]

هذا المبدأ يعكس الأصل القانوني في افتراض براءة المتهم حتى ثبوت إدانته، ويعزز مبدأ الشرعية الجنائية وضمان حقوق المتهمين في المحاكمة العادلة. يهدف إلى منع إدانة الأبرياء وتجنب الأخطاء القضائية، ويعزز فكرة أن الشخص لا يجب أن يتعرض للعقاب إلا إذا تم إثبات إدانته بشكل قاطع وموثوق.

الفرع الثاني: نتائج مبدأ قرينة البراءة

نتائج مبدأ قرينة البراءة تترتب على حقوق المتهمين والضمانات القانونية في المحاكمة العادلة. بعض النتائج الرئيسية لهذا المبدأ تشمل:[2]

براءة المتهم حتى ثبوت إدانته: يعني أن المتهم يعامل كأنه بريء حتى يتم إثبات إدانته بما ورد في الاتهام بما يفوق الشك المعقول. يتمتع المتهم بحقوق الدفاع والاستجواب وحق التواجد في المحكمة وغيرها من الضمانات لحماية براءته.

[1] سامي عبد العزيز النمري، العدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص ص 210-211.

[2] نصر الدين الأسد، حقوق الإنسان في العدالة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2012، ص 297.

عدم توجيه الاتهامات العشوائية: يعني أنه لا يمكن اتهام الشخص بجريمة بدون وجود أدلة قوية تثبت ذلك. يتطلب من النيابة العامة أن تقدم أدلة قوية تدعم اتهامها وتثبت ذنب المتهم.

منع الاعترافات المكتسبة بصورة غير قانونية: يتطلب من المحاكم أن تستبعد الاعترافات المكتسبة بطرق غير قانونية أو تحت ضغط أو تهديد. يهدف هذا إلى حماية حقوق المتهمين وضمان تلقيهم محاكمة عادلة ومنصفة.

تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي: يعزز مبدأ قرينة البراءة الثقة في النظام القضائي بسبب تأكيد حقوق المتهمين ومنع إدانة الأبرياء. يساهم في بناء ثقة الجمهور في تنفيذ العدالة وضمان تعامل عادل وموثوق بين النظام القضائي والأفراد.

تجنب الظلم والأخطاء القضائية: يساهم مبدأ قرينة البراءة في تجنب إدانة الأبرياء والظلم القضائي، حيث يتطلب ثبوت وجود الجريمة بما ورد في الاتهام بشكل قاطع قبل إدانة المتهم. يحمي هذا الأمر حقوق المتهمين ويضمن عدم وقوع أخطاء قضائية تؤدي إلى ارتكاب جريمة ضد شخص بريء.

إن مبدأ قرينة البراءة يلعب دورًا حاسمًا في حفظ حقوق المتهمين وتحقيق العدالة في نظام العدالة الجنائية، وهو أساس لمحاكمة عادلة ومنصفة للأفراد المتهمين بارتكاب جرائم.

المبحث الثاني: القواعد القانونية للمحاكمة العادلة المتعلقة بجهة الحكم

القواعد القانونية للمحاكمة العادلة تلعب دورًا حيويًا في ضمان سير العدالة وحماية حقوق الأفراد أمام الجهة القضائية، تركز هذه القواعد على ضمان وجود جهة حكم مستقلة ونزيهة تتعامل بموضوعية وعدالة مع القضايا المطروحة أمامها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مبدأي الاستقلالية والمساواة أمام القضاء (المطلب الأول)، بالإضافة إلى مبدأ حياد القاضي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مبدأي الاستقلالية والمساواة أمام القضاء

مبدأ الاستقلالية يعني أن القضاء يجب أن يكون مستقلاً عن أي تدخلات خارجية تؤثر على قراراته وأحكامه. يجب أن يتم تعيين القضاة وتكليفهم بمهامهم بناءً على المؤهلات القانونية والأخلاقية، وأن يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بحرية ومستقلة دون تأثير من السلطات السياسية أو الاجتماعية. وهذا يضمن توفير بيئة عادلة ومستقلة للقضاء، حيث يمكن للأفراد الثقة في تقدير القضاة واحترام قراراتهم.

الفرع الأول: مبدأ استقلالية القضاء

مبدأ استقلالية القضاء هو مبدأ أساسي في نظام العدالة القانونية. يشير إلى ضرورة أن يكون السلطة القضائية مستقلة ومنفصلة عن السلطات الأخرى في الدولة، مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان توزيع السلطة ومنع التدخلات السياسية أو الضغوط الخارجية في عمل القضاء.[1]

قوانين الدول تحدد آليات وإجراءات تحقيق استقلالية القضاء، مثل ضمانات تعيين القضاة، وتحديد مدة ولاية القضاة، وإنشاء هيئات مستقلة للإشراف على عمل القضاء، وتوفير آليات للطعن على القرارات القضائية. وتختلف هذه القوانين وفقًا للنظام القانوني المعمول به في كل دولة، وتتأثر بالتشريعات المحلية والمبادئ الدستورية.

أولا: مفهوم مبدأ استقلالية القضاء

مبدأ استقلالية القضاء يشير إلى حق السلطة القضائية في أن تكون مستقلة ومنفصلة عن السلطات الأخرى في الدولة، مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. يعتبر هذا المبدأ أحد أسس نظام العدالة القانونية ويعكس مبدأ توازن السلطات في الدولة.

[1] فؤاد أبو شمالة، المحاكمة العادلة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2014، ص 47.

استقلالية القضاء تعني أن القضاة يجب أن يتمتعوا بحرية في اتخاذ قراراتهم القضائية بناءً على القانون والأدلة المقدمة أمامهم، دون أي تأثير خارجي أو تدخل سياسي. يتعين على القضاة أن يكونوا غير قابلين للتهديد أو التأثير من أي طرف، ويجب أن يتم تعيينهم بناءً على الكفاءة والنزاهة والاستقلالية.

استقلالية القضاء تعزز مفهوم حكم القانون وضمان توزيع العدل بطريقة عادلة وموضوعية. يتيح هذا المبدأ للقضاة أن يقوموا بوظيفتهم بحيادية ونزاهة، ويمكنهم اتخاذ القرارات بشكل مستقل ومتوافق مع المعايير القانونية والأخلاقية.

مبدأ استقلالية القضاء يحقق عدة أهداف، منها:[1]

- حماية حقوق الأفراد: يساعد على ضمان حقوق الأفراد في الحصول على محاكمة عادلة وموضوعية دون تدخل أو تأثير من جهات أخرى.
- منع التعسف والظلم: يحمي القضاة من التأثيرات الخارجية والضغوط السياسية التي قد تؤثر على قراراتهم وتؤدي إلى تعسف في العدل وظلم في الحكم.
- بناء الثقة العامة: يعزز الثقة العامة في نظام العدالة ويساهم في تعزيز الاستقرار والسلم الاجتماعي، حيث يعتبر القضاء مصدرًا للعدل والنزاهة.
- الشفافية والمساءلة: يسهم في تعزيز الشفافية في عمل القضاء وتمكين المواطنين من مراقبة ومراجعة قرارات القضاء، مما يعزز المساءلة القضائية.

يتم تعزيز استقلالية القضاء من خلال توفير ضمانات وإجراءات قانونية، مثل تعيين القضاة بناءً على المؤهلات والكفاءة والنزاهة، ووجود هيئات مستقلة للإشراف على عمل القضاء، وتوفير آليات للطعن على القرارات القضائية، وتعزيز مفهوم المساءلة القضائية.

[1] عبد الكريم النمري، العدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان، مكتبة العلوم العربية، عمان، 2015، ص 119.

ثانيا: طبيعة مبدأ استقلالية القضاء

طبيعة مبدأ استقلالية القضاء تتمثل في تحقيق الاستقلالية والمنفصلية التامة للسلطة القضائية عن السلطات الأخرى في الدولة. وتتأكد هذه الاستقلالية في العديد من الجوانب والنواحي، مثل:[1]

- استقلالية تعيين القضاة: يجب أن يتم تعيين القضاة بناءً على المؤهلات والكفاءة، وليس بناءً على التدخلات السياسية أو الضغوط الخارجية. يتم ذلك عادةً عن طريق إجراءات تعيين تكون مستقلة وشفافة.
- استقلالية اتخاذ القرارات: يتعين على القضاة أن يكونوا قادرين على اتخاذ قراراتهم القضائية بناءً على القانون والأدلة المقدمة لهم دون تأثر بأي تدخل خارجي أو تأثير سياسي. يجب أن تكون قراراتهم مستقلة وموضوعية، ولا يجب أن تكون متأثرة بالضغوط أو التهديدات الخارجية.
- استقلالية الميزانية: يجب أن يتم تخصيص ميزانية مستقلة للسلطة القضائية، بحيث تكون قادرة على تأمين احتياجاتها المالية وتشغيلها بشكل مستقل، دون أن تتأثر بالتدخلات أو القيود المالية التي قد تفرضها السلطات الأخرى.
- استقلالية الإدارة: يجب أن يتمتع القضاة والموظفون القضائيون بالاستقلالية في إدارة أعمالهم وإدارة القضايا التي يعالجونها. ينبغي أن تكون هناك حماية لهم من أي تأثير أو تدخل في قراراتهم الإدارية والتنظيمية.
- استقلالية الإشراف والرقابة: يتعين أن تكون هناك هيئات مستقلة للإشراف والرقابة على عمل القضاء، والتي تضمن الامتثال للقانون وسلوك القضاة بطريقة عادلة وموضوعية. يجب أن تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية التامة وعدم التدخل في أعمال القضاة.

[1] علي الهمزاني، حقوق الإنسان: القانون والمفاهيم"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2018.، ص 71.

هذه بعض الجوانب الأساسية لطبيعة مبدأ استقلالية القضاء. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان أن يكون القضاء قوة مستقلة وموضوعية تعمل على توفير العدالة وحماية حقوق الأفراد دون تأثر بالضغوط السياسية أو التدخلات الخارجية.

الفرع الثاني: مبدأ المساواة أمام القضاء

يعتبر مبدأ المساواة أمام القضاء جوهريًا في ضمان توفير المحاكمة العادلة وحماية حقوق الأفراد. إذا تمت انتهاكات لهذا المبدأ، فإن ذلك يعرض عملية العدالة للتشكيك وينتهك حقوق الأفراد. لذا، يجب على السلطات القضائية والنظام القضائي بشكل عام التأكد من تطبيق مبدأ المساواة بكل جدية واحترامه في جميع إجراءات المحاكمة، متساوين أمام القانون والقضاء، بغض النظر عن جنسيتهم، عرقهم، دينهم، أو أي سمات شخصية أخرى[1]، يعني ذلك أن جميع الأشخاص يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق والفرص في إجراءات المحاكمة والوصول إلى العدالة، وبموجب مبدأ المساواة أمام القضاء، يجب على القضاة التعامل مع جميع الأشخاص بشكل عادل وموضوعي، وتوفير فرص متساوية للدفاع والاستجواب وتقديم الحجج والأدلة. لا يجوز أن يتم التفرقة بين الأشخاص بناءً على أي عوامل غير قانونية.

أولا: مفهوم مبدأ المساواة أمام القضاء

مبدأ المساواة أمام القضاء يشير إلى المبدأ الذي ينص على أن جميع الأشخاص يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون والمحاكمة، بغض النظر عن جنسيتهم، عرقهم، دينهم، لون بشرتهم، جنسهم، أو أي سمة شخصية أخرى. يعني ذلك أن جميع الأفراد يجب أن يتمتعوا بنفس الحقوق والفرص في الحصول على العدالة وإجراءات المحاكمة.

[1]أحمد الكردي، حقوق الإنسان والعدالة الدولية"، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2019.ص 117.

وفقًا لمبدأ المساواة أمام القضاء، يجب أن يتم التعامل مع جميع الأشخاص بشكل عادل وموضوعي أمام المحاكم، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. يجب أن يتمتع الجميع بنفس فرص الدفاع والاستجواب وتقديم الحجج والأدلة. لا يجوز أن يتم التمييز ضد أي فرد أو مجموعة من الأفراد بناءً على خصائص غير قانونية.

هذا المبدأ يعزز مفهوم العدالة والمساواة في النظام القضائي، ويضمن أن القضاء يتعامل مع جميع الأفراد بشكل عادل ومتساوٍ، بغض النظر عن أي اختلافات شخصية أو اجتماعية. يعتبر احترام وتطبيق مبدأ المساواة أمام القضاء جوهريًا في تحقيق العدالة الجنائية وحماية حقوق الأفراد في المجتمع.

ثانيا: أساس مبدأ المساواة أمام القضاء

أساس مبدأ المساواة أمام القضاء يستند إلى فكرة أن جميع الأشخاص يولدون متساوين في الكرامة والحقوق، ويجب أن يعاملوا على هذا الأساس دون أي تمييز. يعتبر هذا المبدأ أحد الأسس الأساسية للعدالة وحقوق الإنسان.[1]

الأساس الأول لمبدأ المساواة أمام القضاء هو مفهوم المساواة في الكرامة البشرية. وفقًا لهذا المفهوم، يتمتع جميع الأفراد بقيمة وكرامة متساوية بغض النظر عن خصائصهم الشخصية أو الاجتماعية. وبالتالي، يجب أن يتم التعامل مع جميع الأفراد في المحاكمة بنفس الاحترام والتقدير.

الأساس الثاني لمبدأ المساواة أمام القضاء هو مفهوم المساواة في الحقوق والفرص. وفقًا لهذا المفهوم، يجب أن يتمتع جميع الأفراد بنفس الحقوق القانونية والفرص في الوصول إلى العدالة والحصول على

[1] مصطفى بن حمزة الكردي، حق المتهم في المحاكمة العادلة وتطبيقاته في المحاكم الجزائية، دار النهضة العربية، 2016، ص ص345-346.

إجراءات محاكمة عادلة. يعني ذلك أنه لا يجب أن يتم التمييز بين الأفراد بناءً على جنسيتهم، أو عرقهم، أو ديانتهم، أو أي سمة أخرى غير قانونية.

من خلال تأكيد المساواة أمام القضاء، يتم تعزيز المبدأ الأساسي للعدالة وتحقيق المساواة في المجتمع. يساهم هذا المبدأ في ضمان حقوق الأفراد ومنع التمييز والظلم في إجراءات المحاكمة. بالتالي، فإن استمرارية هذا المبدأ ضروري لتحقيق العدالة الجنائية وبناء مجتمع يتسم بالمساواة والاحترام لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مبدأ حياد القاضي

مبدأ حياد القاضي هو مفهوم قانوني يشير إلى واجب القاضي بأن يكون غير متحيز وغير منحاز في تقديره واتخاذ قراراته القضائية. يعني ذلك أن القاضي يجب أن يكون محايدًا ومستقلًا، وأن يعامل جميع الأطراف في القضية بنفس العدل والمساواة دون تحيز أو تمييز[1].

يعد مبدأ حياد القاضي أحد الأسس الرئيسية للمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، حيث يمكن للأفراد الاعتماد على قاضٍ محايد لضمان حصولهم على محاكمة عادلة ومنصفة وخالية من التحيز.

الفرع الأول: مفهوم مبدأ حياد القاضي

مفهوم مبدأ حياد القاضي يشير إلى أن القاضي يجب أن يكون غير منحاز ومستقل في تنفيذ وظائفه القضائية. يعني ذلك أن القاضي يجب أن يكون عادلًا ومحايدًا في تقديره للحقائق والقوانين المعمول بها، ولا يجب أن يتأثر بأي تأثيرات خارجية مثل ضغوط سياسية أو اجتماعية أو شخصية.

[1] أحمد الصبان، مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان"، مكتبة جرير، الطبعة الثانية، 2016، ص 97.

الحيادية تعتبر سمة أساسية للقضاء، حيث تضمن أن القرارات القضائية تصدر بنزاهة وعدالة. القاضي الحيادي يتعامل بالمساواة مع جميع الأطراف المشاركة في القضية، دون أي تمييز أو تحيز، ويقوم بتحليل الوقائع والأدلة بشكل موضوعي ومنصف.

مبدأ حياد القاضي يعزز الثقة العامة في النظام القضائي، حيث يمكن للأفراد الاعتماد على أن يتعامل القاضي مع قضيتهم بشكل عادل ومنصف، وأن يقرر بناءً على القانون والقواعد القضائية دون أي تأثيرات غير قانونية.

لضمان حيادية القاضي، يمكن اتخاذ عدة إجراءات، مثل تعيين القضاة بناءً على المؤهلات القانونية والأخلاقية، وتوفير ضمانات استقلالية السلطة القضائية عن السلطات الأخرى، وتوفير آليات للمراقبة والرقابة على سلوك القضاة.

مبدأ حياد القاضي يعد أحد الأسس الأساسية للعدالة الجنائية والمحاكمة العادلة، حيث يسهم في تحقيق العدالة وضمان حقوق الأفراد في الوصول إلى قضاء عادل ومنصف.[1]

الحيادية تعد أحد أسس العدالة وضماناً للعدالة الجنائية. يتعين على القاضي أن يكون بعيدًا عن أي تأثيرات خارجية قد تؤثر على قراراته، سواء كانت ضغوط سياسية أو اجتماعية أو شخصية. يجب على القاضي أن يقوم بتحليل الوقائع والأدلة بشكل موضوعي ومنصف، وأن يقرر وفقًا للقانون والقواعد القضائية دون أن يتأثر بأي ضغوط خارجية.

مبدأ حياد القاضي يؤكد على أهمية استقلالية السلطة القضائية وتميزها عن السلطات الأخرى في النظام القضائي. يعزز هذا المبدأ الثقة العامة في النظام القضائي ويضمن أن القضاة يمارسون وظائفهم بنزاهة ونزولًا عند الحاجة، من خلال تأكيد استقلاليتهم وحيادهم عن أي تأثيرات خارجية.

[1] جورج مهنا، "مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الدولية"، دار العودة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020، ص 77.

أولا: تعريف مبدأ حياد القاضي

مبدأ حياد القاضي هو المفهوم الذي ينص على أن القاضي يجب أن يكون مستقلاً ومحايدًا في تنفيذ وظائفه القضائية. يشير إلى أن القاضي يجب أن يكون غير منحاز وغير متأثر بأي تأثيرات خارجية مثل ضغوط سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو شخصية.

الحيادية تعتبر سمة أساسية للقاضي، حيث يجب أن يتعامل بالمساواة مع جميع الأطراف المشاركة في القضية، دون أي تمييز أو تحيز. يجب على القاضي تقدير الوقائع والأدلة بشكل موضوعي ومنصف وأن يصدر قراراته بناءً على القانون والقواعد القضائية، دون أن تؤثر فيه أي ضغوط خارجية.

تحقيق حيادية القاضي أمر مهم لضمان الثقة العامة في النظام القضائي. عندما يكون القاضي محايدًا ومستقلاً، يستطيع الأفراد الاعتماد على أن قضيتهم ستتعامل بشكل عادل ومنصف، وأن القرار النهائي سيتم اتخاذه بناءً على القانون والعدالة.

لضمان حيادية القاضي، يتم اتخاذ إجراءات مثل تعيين القضاة بناءً على المؤهلات القانونية والأخلاقية، وتوفير ضمانات استقلالية السلطة القضائية عن السلطات الأخرى، وتوفير آليات للمراقبة والرقابة على سلوك القضاة.

مبدأ حياد القاضي يعتبر أحد الأسس الأساسية للعدالة الجنائية والمحاكمة العادلة، حيث يسهم في تحقيق العدالة وضمان حقوق الأفراد في الوصول إلى قضاء عادل ومنصف.[1]

ثانيا: الأساس القانوني لمبدأ حياد القاضي

الأساس القانوني لمبدأ حياد القاضي يتنبأ في العديد من النظم القانونية والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الجنائية. إليك بعض الأسس القانونية المهمة:

[1] إيفلين برومي، حقوق الإنسان في القانون الدولي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2017، ص ص 45-46.

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن كل شخص له الحق في الحصول على محاكمة عادلة ومستقلة وعلنية من قبل محكمة مستقلة ومحايدة.
- الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية: المادة 14 من الاتفاقية تنص على حق كل شخص في الحصول على محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ومحايدة.
- الدساتير الوطنية: العديد من الدساتير في الدول تحتوي على مواد تكفل استقلالية وحيادية القضاء، وتعطي القضاء سلطة مستقلة في اتخاذ القرارات القضائية.
- القوانين الوطنية: تشمل القوانين التنظيمية والقوانين الجنائية والمدنية التي تحدد صلاحيات القضاء وتكفل استقلاليته وحياديته.

تتفاوت تلك الأسس القانونية من بلد إلى آخر وتعتمد على النظام القانوني والتشريعات المعمول بها في كل دولة. وتعزز هذه الأسس القانونية ضمان حيادية القاضي وتعزز ثقة الجمهور في النظام القضائي.

الفرع الثاني: عوارض مبدأ حياد القاضي والوسائل المتخذة لذلك

مبدأ حياد القاضي هو مبدأ أساسي في النظام القضائي، ولكن قد تظهر بعض العوارض التي تؤثر على حيادية القاضي. بعض هذه العوارض تشمل:[1]

أولا: التأثيرات الخارجية: قد يتعرض القاضي للضغوط السياسية أو الاجتماعية أو الشخصية التي يمكن أن تؤثر على تقديره المستقل وحيادي للوقائع والقوانين. يمكن أن تتضمن هذه الضغوط التهديدات أو الترغيبات أو التأثيرات الاجتماعية للتحيز في صدور القرارات.

[1] أحمد الصبان، مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان"، مكتبة جرير، الطبعة الثانية، 2016، ص 118.

ثانيا: الانحياز الشخصي: قد يتأثر القاضي بانحيازاته الشخصية، سواء كانت متعلقة بالمصالح الشخصية أو الآراء السياسية أو الانتماءات الاجتماعية. قد يؤدي ذلك إلى عدم تقديره العادل والمحايد للحقائق والقوانين المعمول بها.

ثالثا: العلاقات الشخصية والمصالح المتشابكة: قد يواجه القاضي تحديات فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية أو المصالح المتشابكة مع أطراف ذات صلة بالقضية المحكوم عليها. يمكن أن تؤثر هذه العلاقات والمصالح على تقدير القاضي للقضية وتؤدي إلى فقدان الحيادية.

للتصدي لهذه العوارض وضمان حيادية القاضي، يتم اتخاذ عدة وسائل وإجراءات، بما في ذلك:[1]

- تعيين القضاة بناءً على المؤهلات القانونية والأخلاقية: يتم اختيار القضاة بناءً على معايير صارمة تتطلب المؤهلات القانونية والأخلاقية العالية. يتم تقييم خلفيتهم القانونية وتاريخهم المهني لضمان قدرتهم على تنفيذ وظائفهم بحيادية واستقلالية.
- ضمانات استقلالية السلطة القضائية: يجب أن يكون النظام القضائي منفصلًا عن السلطات الأخرى، مثل السلطة التشريعية والتنفيذية، لضمان استقلالية القضاء في اتخاذ القرارات القضائية.
- آليات المراقبة والرقابة: يتم وضع آليات لمراقبة ورقابة سلوك القضاة، مثل المجالس القضائية والهيئات المهنية، للتأكد من تنفيذهم لوظائفهم بطريقة حيادية ومنصفة.
- التدريب والتثقيف القضائي: يعمل على تعزيز فهم القضاة لأهمية الحيادية ودورها في تحقيق العدالة، ويساعد في تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل بشكل محايد وعادل مع القضايا.

[1] عبد الرزاق خوجة ، نفس المرجع السابق، ص 139.

خلاصة

تهدف القواعد الأساسية للمحاكمة العادلة إلى ضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد في إطار قانوني عادل ومنصف، بالاحتفاظ بمبادئ الاتساق والتساوي والحق في الدفاع والاستماع والبراءة وعدم التعرض للتعذيب وحق الوصول إلى القضاء والمحاماة، يمكن للأفراد الاعتماد على نظام قضائي يضمن لهم محاكمة عادلة ونزيهة، وبهذا فتحقيق هذه القواعد يعزز الثقة العامة في العدالة ويعمل على تعزيز سلامة النظام القضائي وحماية حقوق الأفراد في المجتمع.

الخاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن الحق في المحاكمة العادلة والمساواة أمام القانون من الحقوق الأساسية والمبادئ الأساسية في نظام العدالة. يهدف هذا الحق إلى ضمان أن يتم معاملة الأفراد بنفس المعايير والإجراءات وفقًا للقوانين والقواعد العادلة، دون أي تمييز أو تحيز.

يُعد مبدأ المساواة أمام القانون جوهريًا في ضمان العدالة وحماية حقوق الأفراد. فهو يضمن أن القانون ينطبق على الجميع بنفس الطريقة، بغض النظر عن جنسية الشخص، أو عرقه، أو لون بشرته، أو ديانته، أو مكان ولادته، أو أي خصائص شخصية أخرى. يضمن المبدأ أن يكون الجميع على قدم المساواة أمام القانون، سواء كانوا متهمين أو ضحايا أو شهودًا.

من جانب أخر، يُعد مبدأ استقلالية القضاء أحد أركان العدالة، حيث يضمن أن يكون القضاة مستقلين وغير منحازين في تنفيذ وظائفهم القضائية. يعزز هذا المبدأ الثقة في النظام القضائي ويضمن تقديم قرارات قضائية عادلة ومنصفة، دون تأثر بأي تدخلات خارجية أو ضغوط سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

تتكامل مبادئ المساواة أمام القانون واستقلالية القضاء لضمان تحقيق المحاكمة العادلة وتنفيذ العدالة. فعندما يتم تطبيق هذين المبدأين بشكل صحيح، يتحقق التوازن والنزاهة في نظام العدالة، ويتمكن الأفراد من الوثوق بأن حقوقهم ستحمى وستُنظر فيها بمنتهى العدل.

لذا، يجب أن يتم التأكيد على أهمية المساواة أمام القانون واستقلالية القضاء في جميع النظم القضائية، وضمان توافر الضوابط والآليات اللازمة لحماية هذين المبدأين الأساسيين. إن الالتزام بمبدأ المساواة واحترام استقلالية القضاء هو عنصر أساسي في بناء نظام قضائي عادل ومنصف يحقق حقوق الأفراد ويعزز سيادة القانون.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1-أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب، ج11، سنة 1301هـ، المطبعة الميرية، بولاق، مصر.

2-أحمد الصبان، مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان"، مكتبة جرير، الطبعة الثانية، 2016.

3-أحمد الكردي، حقوق الإنسان والعدالة الدولية"، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2019.

4-إيفلين برومي، حقوق الإنسان في القانون الدولي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2017.

5-جورج مهنا، "مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الدولية"، دار العودة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.

6-رياض الصالح الحسيني، حقوق الإنسان في العدالة الجنائية الدولية، مكتبة البابطين، الرياض، 2010.

7-سامي عبد العزيز النمري، العدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، بيروت، 2009.

8-عادل حمادة، المحاكمة العادلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، دار الفكر العربي، 2012.

9-عبد الرحمن الشميري، العدالة الجنائية الدولية: دراسة مقارنة، مطبعة المعارف، الرياض، 2011.

10- عبد الكريم النمري، العدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان، مكتبة العلوم العربية، عمان، 2015.

11- عبد الله المهدوي، حقوق الإنسان في ضوء العقوبات الجنائية، دار الفكر القومي، القاهرة، 2016.رجا المرعشلي، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية، دار المسيرة العربية، بيروت، 2014.

12- علي الهمزاني، حقوق الإنسان: القانون والمفاهيم"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2018.

13- فؤاد أبو شمالة، المحاكمة العادلة في ضوء القانون الدولي الإنساني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2014.

14- فوزية بنت ناصر البكر، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، القاهرة، 2010.

15- نبيل أحمد الشبلي، "حقوق الإنسان في القانون الدولي: دراسة في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان"، دار الكتاب العربي، عمان، 2016.

16- نصر الدين الأسد، حقوق الإنسان في العدالة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2012.

المجلات:

1-أحمد الصبان، مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان"، مكتبة جرير، الطبعة الثانية، 2016.

2-جمال حامد، حق المتهم في المحاكمة العادلة في القانون الجنائي الدولي، مركز الدراسات القانونية والقضائية، طبعة 1، عدد 8، 2011.

3-حسين عبد الرزاق العماري، حقوق المتهمين في ضوء المعاهدات الدولية، دار المعارف الجامعية، 2015، الطبعة 2 العدد 7.

4-زهير بن سلامة الزهيري، حقوق المتهم في القانون الدولي والتشريعات العربية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، 2013 طبعة 2، عدد 3.

5-فوزي الجوهري، المحاكمة العادلة في القانون الجنائي الدولي، دار الشروق للنشر والتوزيع،طبعة 3، عدد 8، 2014.

6-مصطفى بن حمزة الكردي، حق المتهم في المحاكمة العادلة وتطبيقاته في المحاكم الجزائية، دار النهضة العربية، 2016.

المذكرات:

1-إبراهيم علي الحميدان، الحق في المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الدولي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008.

2-سليمة بولطيف، ضمانات المتهم في محاكمة عادلة، في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، اطروحة لنيل شهادة الماجستير . تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005.

3-عالء باسم صبحي بنب فضل، ضمانات المتهم امام المحكمة الجنائية الدولية، اطروحة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011.

4-عبد الرزاق خوجة ، ضمانات المتهم لمحاكمة العادلة امام المحكمة الجنائية الدولية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013 .

الدساتير و المراسيم

5- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج. ر. ج. ج عدد 76، مؤرخ في 08 ديسمبر سنة 1996، ص. 06، معدل ومتمم منشور بموجب: قانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أفريل سنة 2002، ج. ر. ج. ج عدد 25، مؤرخ في 14 أفريل سنة 2002، ص. 13، وقانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008، ج. ر. ج. ج عدد 63، مؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2008، ص. 08، وقانون رقم

16-01، مؤرخ في 6 مارس سنة 2016، ج. ر. ج. ج عدد 14، مؤرخ في 07 مارس سنة 2016، ص. 03، والمرسوم الرئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج. ج. ج عدد 82، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الشكر.	
الإهداء.	
قائمة المختصرات.	
مقدمة	**5-1**
الفصل الأول المفاهيمي للمحاكمة العادلة	**6**
تمهيد	**7**
المبحث الأول: ماهية المحاكمة العادلة	**8**
المطلب الأول: تعريف المحاكمة العادلة	**8**
الفرع الأول: تعريف المحاكمة في اللغة والشريعة الاسلامية	**8**
الفرع الثاني: تعريف المحاكمة العادلة في التشريع	**10**
المطلب الثاني: طبيعة الحق في المحاكمة العادلة	**12**
الفرع الأول: حق طبيعي شخصي وعام	**12**
الفرع الثاني: حق غايته العدالة وذو صفة عالمية	**16**
المبحث الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية	**19**
المطلب الأول: مصادر المحاكمة العادلة في التشريعات الداخلية	**19**
الفرع الأول: مصادر المحاكمة العادلة في الدستور	**20**
الفرع الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في التشريع العادي	**21**
المطلب الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية والإقليمية	**23**
الفرع الأول: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الدولية	**23**
الفرع الثاني: مصادر المحاكمة العادلة في المواثيق الإقليمية	**24**
خلاصة	**27**

الفصل الثاني: القواعد الأساسية للمحاكمة العادلة	**28**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: القواعد القانونية للمحاكمة العادلة المتعلقة بإجراءات المحاكمة	**30**
المطلب الأول: مبدأ الشرعية الجنائية	**30**
الفرع الأول: ماهية مبدأ الشرعية الجنائية	**30**
الفرع الثاني: أثار مبدأ الشرعية الجنائية	**33**
المطلب الثاني: مبدأ قرينة البراءة	**34**
الفرع الأول: مفهوم مبدأ قرينة البراءة	**34**
الفرع الثاني: نتائج مبدأ قرينة البراءة	**35**
المبحث الثاني: القواعد القانونية للمحاكمة العادلة المتعلقة بجهة الحكم	**36**
المطلب الأول: مبدأي الاستقلالية والمساواة أمام القضاء	**36**
الفرع الأول: مبدأ استقلالية القضاء	**37**
الفرع الثاني: مبدأ المساواة أمام القضاء	**40**
المطلب الثاني: مبدأ حياد القاضي	**42**
الفرع الأول: مفهوم مبدأ حياد القاضي	**42**
الفرع الثاني: عوارض مبدأ حياد القاضي والوسائل المتخذة لذلك	**45**
خلاصة	**47**
خاتمة	**48**
قائمة المصادر والمراجع.	**50**
فهرس الموضوعات.	**55**
الملخص.	

الملخص

تسعى العدالة وتطبيق قواعد المحاكمة العادلة إلى تحقيق غاية سامية. يتطلب بحث هذا الموضوع فهمًا شاملاً للقواعد الجرائية والموضوعية في المجال الجزائي. يجب على الباحثين أن يتمكنوا من التأصيل التاريخي لقواعد المحاكمة العادلة، بالإضافة إلى تقييم ملاءمة القوانين الدولية والوطنية مع المنظومة العامة لحقوق الإنسان المتعلقة بالمتهم.

يهتم بقاعدة تحقيق العدالة الحقيقية، وهي ذات الصلة بمعايير المحاكمة العادلة في جميع مراحلها. يتطلب ذلك الاهتمام بالمفاهيم الأساسية مثل الشرعية الجرائية وحقوق المتهم ودور القاضي والعدالة. وتكمن الكلمات المفتاحية في هذا السياق في الحق، والشرعية الجرائية، والمتهم، والقاضي، والعدالة، وحقوق الإنسان، والحكم القضائي، والقرارات، والتعويض، والعقوبة.

الكلمات المفتاحية: الحق،الشرعية الجرائية،المتهم،القاضي،العدالة ،حقوق النسان،الحكام القضائية،القرارات، التعويض،العقوبة.

Abstact

The pursuit of justice and the proper application of the principles of fair trial represent a noble objective. Exploring this topic requires a comprehensive understanding of both substantive and procedural rules within the realm of criminal justice. Researchers must delve into the historical foundations of fair trial principles, as well as assess the compatibility of international and national laws with the broader framework of human rights concerning the accused.

Furthermore, attention should be given to the pursuit of true justice, which is closely linked to the standards of fair trial at all stages. This necessitates an examination of fundamental concepts such as legal legitimacy, the rights of the accused, the role of judges, and justice itself. Key terms in this context include rights, legal legitimacy, the accused, judges, justice, human rights, judicial rulings, decisions, compensation, and punishment.

Keywords: rights, legal legitimacy, the accused, judges, justice, human rights, judicial rulings, decisions, compensation, punishment.